ابتلاعها الضفة الغربية، من جهة أخرى. ولقد جاءت الانتفاضة لتعبّر عن تصحيح لموازين القوى لغير صالح اسرائيل، وهذا ما يدفعها الى ان تفكر في الانسحاب منها. تفرض موازين القوى الحالية ـ برأي عشاوي ـ شكلاً من الحل.

وقد عبّر كميل منصور عن اعتقاده بأن النقاش الدائر، الآن، حول الاعتراف باسرائيل يعيدنا الى النقاش الذي أُجري قبل خمس عشرة سنة، وهو امر يبدو فيه وكأن هناك ثباتاً في حركة الاحداث منذ برنامج النقاط العشر في العام ١٩٧٤. وفي الحقيقة، فان الامور ليست كذلك. لقد تطورت الاحداث الى درجة فرضت فيه، الآن، امكانية وجود سلطة فلسطينية بديلة تنظم حياة الناس، وهي سلطة أخذت تنشأ على الارض من خلال اللجان الشعبية. ان انشاء حكومة فلسطينية هو تعزيز وتقوية لهذه السلطة. ولقد نشأ، الآن، ما يمكن تسميته بحدوث مأزق دولي لا بد من تفجيره. فبعد قرارات الاردن بفك الارتباط، نشأ هناك وضع دستوري محرج. وعدم انشاء حكومة فلسطينية سيتيح لاسرائيل الفرصة ان تملأ الفراغ الدستوري الحاصل. وما تريده اسرائيل هو العمل على ملء هذا الفراغ لصالحها. وهو وضع يشكل تحدياً لمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها، لأن الهدف هو اقامة سلطة بديلة. ومن الممكن لاعلان الحكومة الفلسطينية أن يستند الى قرار العام ١٩٤٧ بالتقسيم. وبذلك يفتح الباب واسعاً لمجال جديد من المطالبة: الغاء مكاسب الحرب، أي حرب العام ١٩٤٨ وحرب العام ١٩٦٧؛ عودة اللاجئين، وغير ذلك، وهو يعني البدء بمرحلة جديدة من النضال يطرح وجود اسرائيل كلها على بساط البحث. ثمة مشكلة تطرح ـ في رأي منصور ـ هي مشكلة عاطفية وايديولوجية كبيرة تتنازع كل واحد منا. فالحكومة تتطلب تحديد الحدود، وهي حدود ستكون «أقل من فلسطين، مما يعني الاعتراف باسرائيل، وبالتالي فان الصراع النفسي في هذه الحالة سيكون كبيراً». وقد أضاف د. محمد مخلوف على ما قاله منصور ان قيام حكومة فلسطينية سيخلق دينامية جديدة في النضال التاريخي الدائر بين الامبريالية والصهيونية وبين وجود الامة العربية. يبقى السؤال الذي تجدر الاجابة عنه هو «وماذا بعد» ؟

هناك مبادىء، وهناك موازين قوى ـ هذا ما قاله فايز ملص. فعلى ارض الواقع، ثمّة قوى محلية ودولية تحول دون وصول الشعب الفلسطيني وتحقيق حقوقه. ولقد عدّلت الانتفاضة موازين القوى لصالح الشعب الفلسطيني واحالت الصراع، فعلياً ودولياً، الى مستوى الداخل ذاته. ان انشاء حكومة فلسطينية سيتيح للشعب الفلسطيني حرية اكبر في حركته المقيدة والتي تعيقها الهيمنة أو محاولات احتواء شعب فلسطين. وهل يحق لأي كان ان يمنع شعب فلسطين من ان يقطف ثمار نضاله ؟ ان المطلوب، الآن، هو تعبئة كل القوى من أجل ذلك. وفي اجتهادي ـ اضاف ملص ـ ان الحكومة المؤقتة ينبغي ان تكون من الداخل، وان تسمي مندوبين لها في الخارج؛ وهذا لتلافي الانقسام، من جهة، ولقطع الطريق على المزايدات السياسية، من جهة ثانية، ولتعزيز الكفاح الفلسطيني، من جهة أخيرة.

بدوره، أكد كاتب هذه السطور ان الندوة الحالية ليست في موضع اتخاذ القرارات، ولا هي في موضع يتيح لها ان تنصح، أو تشير بقرار معين. «فنحن هنا لنتدارس، بشكل جماعي، في الوضع الراهن الذي تعيشه القضية الفلسطينية، وفي الحقيقة القضية العربية ككل، وكذلك لنتعلم؛ ومما يعزز امكان ان نتعلم هو تعددية الآراء والتوجهات الفكرية والسياسية للسادة المشاركين. فبالاضافة الى تعلمنا ان نفكر، كمثقفين، بشكل جماعي وديمقراطي وبروح مسؤولة تعترف بالآخر وبحقه في الوجود والحياة، فان الحالة الخصوصية التي نتدارس ونتناقش ونختلف حولها هي حالة تستحق الدراسة المتأنية. فلأول مرة يواجه الفكر السياسي العربي حالة مشابهة، وهو وضع يشكل تحدياً للعقل السياسي العربي وللحركة السياسية العربية، ما دامت المسائل المطروحة تتعلق بانتزاع حقوق وبالانتقال، لأول مرة في تاريخ الصراع ضد الغزو الامبريالي، من حالة التراجع الى النصر والهجوم. وثمة، من ناحية اخرى، مسؤولية خاصة تقع على عاتق الجميع، وهي ضرورة التفكير والعمل بطريقة تحرص على وحدة الكفاح الفلسطيني وعلى تعزيز دعمه العربي، أي عدم التفكير والتصرف بطريقة تشق النضال الفلسطيني أو تدفعه الى الانشقاق». وأضاف ان القانون الدولي المتعلق بالدول ينشأ بالتجربة التاريخية وبالمقارنة. وسيكون للتجربة الفلسطينية، من غير جدال، مكانها الخاص في القانون الدولي، وذلك الى